معايير اختيار عاصمة البيئة العربية

مقدمة

تتعاظم يوماً بعد يوم التحديات البيئة عالمياً وعربياً وهو ما يستلزم تكثيف وتوحيد الجهود المشتركة لمواجهتها. وقد فطن مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة إلى هذه القضية منذ بداية انطلاقته، واتخذ خطوات ملموسة للتصدي لهذه التحديات وفي مقدمتها التغيرات المناخية، ويعمل المجلس في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 بالتركيز على البعد البيئي واستدامة الموارد الطبيعية وتفعيل التنفيذ العربي للأهداف ذات الصلة من خطة 2030 باعتبارهم مدخلاً هاماً لضمان حماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق نشأت فكرة اختيار عاصمة البيئة العربية، وقرر مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورته ال..... في عام تكليف أمانته الفنية بوضع آليات ومعايير لاختيار عاصمة للبيئة العربية بصورة دورية.

خلفية فكرة العاصمة البيئية تأتي من تجارب الأقاليم الأخرى في العالم، ففي أوروبا مثلاً نشأت الفكرة من خلال مبادرة قامت بها 15 مدينة أوربية عام 2006 ترجمت رؤيتهم إلى مذكرة تفاهم في عام 2008، وأعلنت المفوضية الأوربية عن بدء اختيار عواصم البيئية في أوربا منذ عام 2010، التي تم اختيار مدينة ستوكهولم السويدية كعاصمة للبيئة فيها، وتم اختيار هامبورج الألمانية في عام 2011، ومدينة ليوبليانا بسلوفينيا عام 2016. وفي عام 2010، طرح البنك الدولي مبادرته للمدن البيئية ضمن استراتيجية البنك للحكومات المحلية والحضرية، وذلك لمساعدة المدن في الدول النامية لتحقيق استدامة بيئية واقتصادية أعلى.

وقد عرف مجموعة خبراء بيئيين عالميين اجتمعوا في فانكوفر بكندا بداية 2010 المدينة البيئية، بأنها نموذج للتجمع السكاني الذي يعتمد على بيئة مستدامة مرنة وعلى نظم إيكولوجية طبيعية. وتوفر مناخ صحي لسكانها دون الاستهلاك الجائر لمواردها الطبيعية، مع العمل على عدم إنتاج نفايات تفوق قدرة التخلص منها، وتتسم الممارسات الحياتية في المدينة البيئية سواء اقتصادية أو اجتماعية بعدم وجود أي تأثيرات ضارة لها على المدينة أو المدن المجاورة لها. وتجسد الممارسات الإنسانية في المدينة البيئية مجموعة من السلوكيات الإيجابية التي تسعى في المقام الأول لحماية كوكب الأرض، وتعكس قيم النزاهة والعدالة والأنصاف.

تأتي مبادرة وفكرة تبني اختيار عاصمة للبيئة في المنطقة العربية في الأساس إلى السعي لتحسين نوعية الحياة للمواطن العربي من المحيط إلى الخليج، ورفع كفاءة القدرة العربية على حماية البيئية والمحافظة على المحيط الحيوي للإنسان. وتقديم نموذجاً يحتذى به للمدن البيئية المستدامة، وتشجيع أفضل الممارسات البيئية في جميع المدن العربية، واستخدام التنافس بين المدن العربية كمحفز لحماية الموارد الطبيعية ولتحقيق رفاهة الانسان في المنطقة العربية، والموصول بالمدن العربية لمرحلة من الرخاء والاستقرار، وتوفر والحياة الصحية وسبل العيش الامن.

اختيار احدى المدن العربية كعاصمة للبيئة العربية، يستوجب وضع معايير محددة علمية تتسم بسهولة القياس والمقارنة، تراعي درجات التفاوت والاختلافات بين المدن والدول العربية اقتصاديا واجتماعيا وبيئياً، بحيث تتناسب مع غالبية الدول وتمكنها من تحقيق الحد الأدنى المطلوب

لتوسيع المشاركة وتحفيز كافة المدن العربية على للدخول في هذه المنافسة الحميدة. ويتطلب اختيار عاصمة للبيئة العربية وضع مؤشرات قياس خاصة لكل معيار.

التعاريف

العاصمة: عاصمة البيئة العربية

المعايير: المعايير والاشتراطات لأهلية الحصول على لقب عاصمة البيئة العربية

لجنة الخبراء: لجنة من الخبراء الإقليميين تقوم بتقييم البيانات المقدمة من كل مدينة

هيئة الحكام: الهيئة المشكلة لتحكيم اختيار عاصمة البيئة العربية

الأمانة الفنية: الامانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة

الأهداف

1. تحسين نوعية الحياة العربية.
2. تبني بنية تنظيمية وتشريعية لحماية البيئة يتم تحديثها وتفعيلها باستمرار
3. مزيد من توفير الحماية للموارد الطبيعية العربية.
4. مواجهة التحديات البيئية والتنموية المتزايدة.
5. نشر الوعي بأهمية تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة عربياً.
6. تفعيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف الدول العربية.
7. دعم ترشيح العواصم البيئية العربية الفائزة للمشاركة في جوائز عالمية مماثلة.

معايير اختيار العاصمة البيئية

الخصائص الرئيسية البيئية والاقتصادية والاجتماعية للعاصمة البيئية:

1. تعظيم الاستفادة والمحافظة وحماية وترشيد وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية (مياه وتربة وطاقة، الخ).
2. تحسين جودة المياه الصالحة للشرب.
3. صون الطبيعة والمنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي البري والبحري.
4. تشييد بناءات إيكولوجية صديقة للبيئة (مقتصدة في استعمال الموارد من مياه وطاقة وكذلك صادة للإزعاجات)

5. نظام إدارة النفايات بما يقلل النفايات والمخلفات ويعظم إعادة الاستخدام والتدوير من خلال تطبيق نظم الإدارة المتكاملة والمستدامة لكل منها والوصول إلى الحد الادنى من المخلفات. إنشاء المدافن الصحية لضمان التخلص الآمن من النفايات.
6. استعادة المناطق الحضرية المتضررة بيئيا.
7. الإعتماد على اقتصاد الاكتفاء الذاتي قدر الأمكان، مع إمكانية توفير موارد اللازمة محلياً.
8. تخطيط جيد متكامل لأنظمة النقل والحركة الحضرية المستدامة.
9. الإعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتطبيق تقنيات كفاءة استهلاك الطاقة.
10. دعم الزراعة الحضرية والمنتجات المحلية.
11. ضمان للمسكن اللائق وبأسعار معقولة لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية، وتحسين فرص العمل للفئات المحرومة، مثل النساء والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة.
12. زيادة الوعي بالقضايا البيئية والإستدامة وتعزيز تبني نمط الحياة الصحية.
13. استيعاب تخطيط المدينة للنمو السكاني وإمكانية تحديث البنية التحتية وفقاً لتلك الزيادة. مبادرات تشجيع المقاولات الخضراء
14. تبني المدن لمبادرات وتدابير رائدة للحد من مصادر التلوث بمختلف أنواعه (الهواء- الضوضاء- المياه- التربة...إلخ) والحد من التلوث البصري
15. تشجيع أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة للموارد المتاحة للحد من بصمتها البيئية وتحسين كفاءة إدارة مواردها.
16. الارتقاء بالتراث العمراني للمدينة.- المحافظة على التراث الثقافي.
17. دعم الروابط الإيجابية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بين المدينة المرشحة وما حولها من مدن ومناطق ريفية أو ساحلية.. إلخ
18. الإعتماد على وسائل النقل التي تعمل بالغاز الطبيعي
19. تفعيل فكرة الأحزمة الخضراء أو الأحزمة التشجيرية للعاصمة البيئية.
20. إعتماد تخطيط للوقاية من الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية.
21. الأنشطة المتعلقة بالسياحة الإيكولوجية.
22. وخلق فرص شغل للشباب.
23. دينامية جمعيات المجتمع المدني في مجال البيئة والتنمية المستدامة
24. إحداث المساحات الخضراء وتأمين صيانتها (أشجار وشجيرات ولباتات زينة).
25. خلق فضاءات ترفيهية للعائلة ومتنزهات حضرية.
26. تقليص الإزعاجات ولا سيما التي تتعلق بالضجيج.
27. التصرف في النفايات الصلبة والسائلة وسكلتها وتعبئتها.
28. مقاومة التلوث وبالخصوص الناجم عن أنشطة المؤسسات الصناعية الكبرى والإستعمال المكثف لوسائل النقل.

29.تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تنمية الطاقات المتجددة والنظيفة وتطوير النجاعة الطاقية.

مؤشرات الاختيار

1- تغير المناخ: التخفيف والتكيف

- الاجراءات المتخذة للحد من الانبعاثات، ونسبة خفض انبعاثات الاحتباس الحراري خلال فترة زمنية محددة
- أن تصل نسبة الطاقة المستخدمة من الموارد المتجددة إلى 20% خلال فترة زمنية محددة.
- تخفيض 20% من استهلاكات الطاقة خلال فترة زمنية محددة من خلال تحسين كفاءة استخدامها.
- مواصلة قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة لسنة خط الأساس.
- عادة لا تدرج الإنبعاثات الناتجة من الشحن والطيران والنقل داخل المدينة في حساب المؤشرات.
- اتخاذ إجراءات التكيف في استخدام الأراضي وفي تصميم البنية الأساسية لتقليص مخاطر تغير المناخ.
- التطبيق الفاعل لإجراءات التكيف والتخفيف من خلال تحليل التداخلات بين كل منهما لإستخدام الموارد على أفضل وجه ممكن.

2- وسائل النقل المحلية:

- توفر بدائل آمنة لاستخدام السيارات الخاصة بأسعار مناسبة ومتكاملة مثل حافلات النقل الجماعي والسكك الحديدية.. إلخ وتوفير البنية الأساسية من مواقف، إلخ.
- مساحة المناطق الخضراء المجاورة للطرق توفر مسارات آمنة للمشاة.
- طول المسارات المخصصة للدرجات والمواقف المخصصة لها.
- تبني تكنولوجيات جديدة ونظيفة (كفاءة الطاقة وأنواع الوقود البديلة) في كل من وسائل نقل البضائع والتنقل.
- نسبة انخفاض الإنبعاثات الناتجة عن وسائل النقل المحلية نتيجة تبني السياسات والتشريعات وتطبيق المشاريع الرائدة ذات الصلة.
- الحد من حوادث الطرق والتطبيق الصارم لقواعد المرور.
- استخدام أنظمة ذكية في إدارة المرور داخل المدينة.
- توفر وسائل النقل العامة المناسبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- برامج التوعية الخاصة باستخدام وسائل النقل الجماعية.
- وتيرة نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل الحضرية خلال 5 سنوات الماضية.

3- المناطق الخضرية الخضراء ودمج الإستخدام المستدام للأراضي

- الحد من جفاف التربة وتثبيت الكثبان الرملية.

- اتباع نهج متكامل في إدارة الأراضي والأخذ بالإعتبار قضايا مثل التغير المناخي، وإنتاج الغذاء، الصحة البشرية.
- مراعاة توفر مساحات مناسبة في التخطيط الحضري للامتداد العمراني للمدينة للحد من ظهور العشوائيات.
- تسليط الضوء على السياسات والتشريعات والمشاريع الحالية والمستقبلية والحملات التوعية ذات الصلة بالزراعة الحضرية والحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على المظهر الجمالي للمدينة.
- نسبة المساحات الخضراء والزرقاء والمناطق والأحياء السكنية والمناطق الصناعية والخدمية والمختلطة والمناطق المصابة بالتلوث.
- توفر حدائق ومتنزهات غنية بالتنوع البيولوجي.
- استخدام أنظمة حديثة لري المسطحات الخضراء تعتمد على مصادر مياه معاد تدويرها.
- زراعة المسطحات الخضراء بالنباتات المحلية.
- قصر مسافات الوصول إلى الخدمات والمرافق وإمكانية استخدام النقل المستدام.
- تطبيق الإسكان العمودي لخفض تكاليف البنية التحتية سواء كانت مد شبكات صرف صحي أو كهرباء ومياه واتصالات، وشبكات طرق وذلك ببناء العمارات والشقق، والأبراج السكنية.
- الصيانة الدورية للمسطحات الخضراء والمنشآت الترفيهية.

4- الطبيعة والتنوع البيولوجي:

- توفر بنية معلوماتية مشتملة على خرائط للموائل(المحميات) والمواقع الطبيعية وإدارتها الحالية والمستقبلية.
- توفر سياسات وخطط وعمل تدابير فعالة للتوسع في المحميات الطبيعية لتعزيز التنوع البيولوجي المحلي وحمايته من الأنواع الغازية والحد والتخفيف من الآثار الإقتصادية لها، مع بيان مصادر التمويل الحالية والمستقبلية.
- الإدارة المستدامة للمساحات الخضراء والزرقاء والموائل مع الأخذ في الإعتبار آثار التغيرات المناخية المحتملة مستقبلياً.
- حماية مرونة التنوع الحيوي مثل الربط بين المواقع الطبيعية
- توافر حدائق نباتية وحيوانية للأنواع المحلية النادرة والمهددة وتعريف الناس بأهميتها البيئية والحفاظ عليها.
- توافر قائمة بالأنواع الغريبة والغازية وإجراءات الحجز والوقاية المتخذة لمنع إنتشارها وتهديدها للنباتات الإقليمية.
- توافر خطة لإدارة المساحات الخضراء واستزراع الأنواع النادرة والمهددة.
- توافر قاعدة بيانات بالكائنات الحية النباتية والحيوانية.
- توافر مكتبة عامة للتثقيف والتوعية للجماهير.

5- نوعية الهواء المحيط:

- تحديد مناطق رصد ملوثات الهواء وعدد محطات الرصد الثابتة والمتحركة بالمدينة.

- تطابق تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (COx- NOx- Sox- PM2.5-PM10) للحدود المسموح بها في قوانين البيئة.
- تقدير تركيزات ملوثات الهواء لتحديد كمية مصادرها المحلية ومن وسائل النقل البعيدة المدى.
- الإستخدام المستدام للزراعة الحضرية للتخفيف من ظاهرة تأثير الجزيرة الحضرية وتحسين نوعية الهواء.
- عدد الحالات المرضية الناتجة عن تلوث الهواء.
- تحديد المسافة بين المدينة المرشحة وأقرب منطقة صناعية مع بيان اتجاهات الرياح السائدة على مدار العام.

6- جودة البيئة الصوتية:

- بيان السياسات المحلية بشأن الضوضاء والأهداف طويلة وقصيرة المدى والإجراءات المتخذة للحد من الضوضاء والحفاظ على المناطق الهادئة مصادر التمويل الحالي والمستقبلي.
- مراقبة التلوث الضوضائي باستخدام خرائط الضوضاء الإستراتيجية للطرق الرئيسية والسكك الحديدية والمطارات والتجمعات.
- مدى تطابق مستويات الضوضاء للحدود المسموح بها في قوانين البيئة.
- النسب المتوقعة لانخفاض عدد السكان المعرضين لقيم ضوضاء أعلى من 55 ديسي بل و65 ديسي بل.
- تقارير عن الحملات الإعلامية والتعليمية لرفع مستوى الوعي وإشراك أصحاب المصلحة والسكان حول الأداء والخطط بشأن الضوضاء وآثار التعرض والتدابير التي تتخذ للحد منها.
- البنية الأساسية للطرق وتزويدها بحواجز للضوضاء الطبيعية والصناعية والإشارات الضوئية والإرشادات المرورية.
- توفر مواصفات أو اشتراطات لحدود الضوضاء للمنتجات والأجهزة المولدة لها مثل السيارات والأجهزة المنزلية وغيرها.

7- إنتاج وإدارة المخلفات:

- توفر هيكل لإدارة المخلفات وخطط عمل حالية ومستقبلية لإدارة مراحلها المختلفة (تجميع – نقل – إعادة استخدام – تدوير – استرداد الطاقة) مع التقييم المستمر وتحديد التحديات.
- تفعيل مبدأ "الملوث يدفع" والمسئولية الممتدة للمنتجين.
- تسليط الضوء على السياسات والتشريعات والمشاريع الحالية والمستقبلية وحملات التوعية التي تحفز الإقتصاد الدائري circular economy من أجل صفر مخلفات.
- إستخدام معيار كفاءة تدوير وإعادة استخدام المخلفات كمؤشر على جودة برنامج إدارة المخلفات بالمدينة.

8- إدارة المياه:

- توفير كميات المياه ذات جودة مناسبة تغطي احتياجات السكان والإقتصاد والبيئة.
- تحديد احتياجات الوحدات السكانية والصناعية والزراعية والأعمال الصغيرة والسياحة من المياه.

- خطط تطوير إدارة المياه وآليات التعامل مع الفيضانات والجفاف ومواجهة آثار التغيرات المناخية المحتملة.
- تزويد المستهلك بعدادات ذكية لمتابعة معدلات استهلاك المياه وترشيدها.
- تزويد الشبكات بتقنيات رصد تسربات المياه للحد من إهدارها.
- إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة لري المسطحات الخضراء وفي بعض العمليات الصناعية.
- توافر برنامج توعية بالإستخدام الأمثل للمياه وسبل الترشيد.
- تواجد خطة لمواجهة الحوادث الكارثية مثل الفيضانات والسيول أو الظروف القاسية مثل الجفاف وندرة المياه.
- نسبة لاستخدام المياه السطحية / الأمطار إلى إجمالي المياه/ الأمطار.
- نسبة الهدر / التسرب في شبكات نقل وتوزيع المياه الصالحة.
- نسبة الهدر / التسرب في شبكات نقل وتوزيع المياه غير المعالجة.
- الهدر / التسرب في شبكات نقل وتوزيع المياه المعالجة.

9- معالجة مياه الصرف:

- توفير أنظمة فردية لتجميع ومعالجة مياه الصرف للسكان بمناطق خارج شبكة الصرف.
- بيان بنظم تجميع مياه الصرف ومراحل المعالجة والتقنيات المستخدمة.
- نسبة كميات مياه الصرف التي يتم معالجتها لإجمالي كميات مياه الصرف.
- مطابقة مياه الصرف المعالجة للمواصفات الخاصة بكل مدينة.
- للوحدات (الأبنية والمنشآت) المربوطة إلى شبكات الصرف الصحي إلى إجمالي الوحدات.
- نسبة للوحدات (الأبنية والمنشآت) المخدومة بمنظومة جمع ونقل مياه الصرف الصحي إلى إجمالي الوحدات.
- نسبة لكمية مياه الصرف الصحي المعالجة إلى إجمالي مياه الصرف الصحي المجمعة.
- نسبة كمية مياه الصرف الصناعي المعالجة إلى إجمالي مياه الصرف الصناعي المجمعة.
- نسبة لكمية استخدام المياه المعالجة في المعاد استخدامها إلى إجمالي المياه المعالجة.
- مدى تطبيق أنظمة لفصل المياه الرمادية والتشجيع عليها.
- نسبة لاستخدام الحمأة من محطات معالجة المياه إلى إجمالي الحمأة المنتجة.

10- الإبتكار البيئي وتوفير فرص عمل مستدامة

- توفر خطط وبرامج وسياسات لنشر الإبتكار البيئي وخلق فرص عمل مستدامة وتوضيح آليات التنفيذ والأساليب التقنية وغير التقنية.

- بيان مبادرات التعليم المستدام والبحوث والتوعية والتدريب الداعمة لتحفيزالإبتكار ونشر مفاهيم الإقتصاد الأخضر والإقتصاد الدائري والإقتصاد المنخفض الكربون.

11- كفاءة الطاقة

- بيان الإستراتيجيات وما تتضمن من خطط عمل خاصة بالطاقة المستدامة وتنوع مصادر إنتاج الطاقة الحالية والمستقبلية في الإستراتيجيات.
- توافر بيانات ومعلومات استهلاكات الطاقة في مجالات البناء والصناعة والمواصلات وخطط تطوير كفاءتها.
- توفير الطاقة بأسعار معقولة للمنازل والشركات، والصناعات.
- بيان معدلات خفض انبعاثات غازات الإحتباس الحراري الناتج عن استخدام مصادر متجددة مستدامة.

12- الإدارة البيئية المتكاملة:

- توفر بنية معلوماتية بالمدينة لمختلف بيانات الإدارة البيئية وإمكانية وصول المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة لتلك المعلومات.
- مبادرات وبرامج التوعية لتحسين إدارة المباني العامة والخاصة والشبكات داخل المدينة.
- مدى إلتزام سلطات المدينة بالمشتريات العامة الخضراء Green Public Procurement (GPP) للسلع والخدمات ذات الأثر البيئي المنخفض طوال دورة حياتها.
- إبراز عناصر القوة الكامنة والعراقة وقدرتها على الإستدامة في مواجهة الحداثة والتطوير.
- مدى توافر عوامل التكامل والترابط بين متطلبات التطوير والتنمية مع الحفاظ على الطابع الأصيل والمميز للمدينة.
- إستخدام التكنولوجيات التي تعزز الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء.
- وجود منظومات وطنية لتقييم الإستدامة للأبنية والمنشآت.
- استخدام منظومات دولية لتقييم الإستدامة للأبنية والمنشآت.
- نسبة لعدد الأبنية / المنشآت الحاصلة على شهادات (وما يماثلها) لتقييم الإستدامة إلى إجمالي عدد (الأبنية والمنشآت) من ذات النوع.
- وجود أنظمة إلزامية لتقييم الإستدامة للأبنية والمنشآت، ووجود حوافز للتشجيع على استخدامها.

13- دور المجتمع والمنظمات المحلية الغير حكومية

مدى الشراكة بين الحكومة والمجتمع، ومشاركة المجتمع والمنظمات المحلية الغير حكومية بالمدينة في رفع الوعي البيئي والتثقيف المجتمعي وإقامة فعاليات للتوعية بدور المجتمع في حماية البيئة، وكيفية الاستخدام المستدام للموارد البيئية المتوفرة والحفاظ عليها.

عملية التقييم:

- يتم تقييم واختيار المدينة الفائزة بناءً على المؤشرات البيئية الثلاثة عشر.
- تتقدم المدن بملأ استمارات المشاركة والتي تتضمن 4 أقسام لكل مؤشر بيئي:
  1. شرح الوضع الحالي.
  2. شرح التدابير التي تم تنفيذها خلال الخمس أو العشر أعوام الأخيرة.
  3. شرح الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى للمستقبل والمنهج المقترح لتنفيذها.
  4. كيفية توثيق المعلومات سابقة الذكر، مع إضافة روابط إن أمكن.
- تقوم لجنة من الخبراء الإقليميين بتقييم البيانات المقدمة من كل مدينة، تتضمن ذلك التقييم الكيفي ومقارنة المدن القريبة بناء على ال 13. مؤشر. بعد ذلك يتم اختيار قائمة قصيرة للمدن من قبل اللجنة. وتضع لجنة الخبراء دليل يشرح كيفية تعبئة الاستمارات.
- تتكون لجنة الخبراء من ستة خبراء ترشحهم الدول من أعضاء الجامعة ويعينهم مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة. وتعقد اجتماع واحد كل عام بعد قفل باب ترشيحات المدن
- يتم دعوة تلك المدن لعرض خططها واستراتيجيات التواصل أمام هيئة الحكام. وتتداول هيئة الحكام فيما بينها العروض واختار بناءً على ذلك المدينة الفائزة. على ان تقوم بوضع دليل يشرح كيفية تعبئة الاستمارات.
- يتم تشكيل هيئة للحكام مكونة من ممثلين من الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، وممثلي اللجنة العربية المشتركة للبيئة والتنمية وممثل للمجتمع المدني وآخر للقطاع الخاص.
- تكون الأمانة الفنية للمجلس هي قناة تواصل للبلدان المرشحة للجائزة مع لجنة الخبراء الإقليميين وتكون مسئولة عن متابعة الإجراءات والإشراف بصورة كاملة عن التنفيذ، بما في ذلك تشكيل لجنة الخبراء، وهيئة الحكام، وجمع المؤشرات الرئيسية، وإعداد نموذج الاستمارة. وتعد تقرير حول التنفيذ يعتمده مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة.

مراجعة المعايير:

يتم العمل بهذه المعايير لمدة سنتين ومن ثم تتم مراجعتها بناء على التنفيذ وتوصيات لجنة الخبراء وهيئة الحكام بالتشاور مع اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي الذي يرفع توصياتها لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن الشئون البيئة، حسب الاقتضاء.

****